(**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٢/٢١).

ولم تتخلف شركة «ايغد» للنقل العام عن هذا الاتجاه عندما أشارت الى الاحداث في المناطق المحتلة، كأحد العوامل الرئيسة في الخسائر الضخمة التي تعاني منها، على الرغم من ان تراكم خسائر هذه الشركة، التي بلغت حوالى ١,٢ مليار شيكل، يمتد الى سنوات عدة سابقة (**دافار**، ١٩٨٩/١/١١).

وتنويعاً في نغمة الاضرار الاقتصادية المدمّرة التي سبّبتها الانتفاضة الفلسطينية، جاء حديث مدير عام مجمّع كلال الصناعي، اهرون دفيرت، الذي يعتبر المدير الرقم واحد في القطاع الاقتصادي (**يديعوت احرونوت ـ الملحق الاقتصادي**، ١٩٨٨/١٢/١٦). فقد شدّد، في حديثه، على أهمية السلام، الذي بدونه لا يمكن لاسرائيل ان تحقّق نهوضاً اقتصادياً. وطالب بالتخلّي عن المناطق المحتلة، لأن التمسّك بها سيترك آثاراً مدمرة في الاقتصاد الاسرائيلي؛ واعتبر ان الانسحاب من المناطق المحتلة هو «الجسر الوحيد الممكن بناؤه فوق الهوّة الآخذة في الاتساع بيننا وبين الدول الغربية المتقدمة». من هذا المنطلق، ماذا يعني السلام بالنسبة الى المدير العام لاحدى أكبر الشركات الصناعية الاسرائيلية ؟ انه يعني «ميزانية دفاع أقلّ؛ أيام خدمة أقل لجنود الاحتياط؛ حدود مفتوحة مع الجيران؛ أسواق ضخمة في جميع الدول العربية». وبعبارة أوضح غزو اقتصادي، على أوسع نطاق، يواصل تحقيق ما يهدف اليه الغزو العسكري والسياسي من هيمنة اسرائيلية مطلقة على المنطقة. والعكس تماماً سيحدث في حال غياب السلام وتواصل الانتفاضة، حيث سيؤدي ذلك، أيضاً، الى «اجواء من الكآبة تؤدي الى تعميق الانكماش الاقتصادي، وتدفع الى الخارج العقول الخلّاقة». وخلص دفيرت الى ان السلام ضرورة اقتصادية أكيدة بالنسبة الى اسرائيل؛ وبدونه، فانها لا تستطيع الاستمرار الاّ كدولة معتمدة على المساعدات الاميركية الضخمة. وربمّا تناسى مدير عام شركة كلال ان المساعدات الخارجية الضخمة، سواء الاميركية منها أو الاوروبية، كانت، دائماً، ومنذ السنوات الاولى للدولة العبرية، الدعامة الاساسية لاقتصادها. وبالتالي، فان الاكتفاء بهذا الحدّ من محاولة تبرير الازمة الاقتصادية الراهنة يعطي صورة ناقصة للتركيبة الاقتصادية الاسرائيلية.

وجاء حديث رئيس مجلس ادارة بنك هابوعاليم، عميرام سيفان، في نهاية العام ١٩٨٨، ليلقي بعض الاضواء على الخلفية الحقيقية للأزمة الاقتصادية الحالية (**هاتسوفيه ـ الملحق الاقتصادي**، ١٩٨٨/١٢/٣٠). سجّل سيفان، في حديثه، وجود جمود تامّ في الناتج القومي، وانخفاض في انتاجية الصناعة الاسرائيلية، وزيادة ملحوظة في عدد الشركات التي تواجه صعوبات مالية ضخمة، في القطاعين، العام والخاص، اضافة الى قطاع الكيبوتسات الذي بلغت ديونه الاجمالية ٦,٢ مليارات شيكل؛ هذا بالاضافة الى انخفاض في مستوى الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة. ووجه سيفان اللوم الى سياسة الحكومة السابقة، او بالأحرى غيابها، والتي تمثّلت في مبدأ «اجلس ولا تعمل». وأضاف، ان الامتناع عن أي عمل كان خطأ كبيراً، خاصة في مجال سعر صرف الشيكل، الذي شهد تضخماً، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ وحتى الآن، بنسبة ٣٥ بالمئة، في حين ان أسعار الاستيراد والتصدير بقيت جامدة على مستواها السابق. وأشار سيفان الى التنافس الحادّ الذي تواجهه الصناعة الاسرائيلية من جانب عدد من الدول الآسيوية والاوروبية، ليس فقط في الاسواق الخارجية، بل حتى في السوق المحلي، ممّا دفع عدداً من المصانع الاسرائيلية الى التصدير بخسارة نسبية تصل الى ٢٠ بالمئة. وأوضح سيفان ان التصدير الاسرائيلي، الذي اعتاد على زيادة سنوية بنسبة ٥ ـ ١٠ بالمئة، انخفض بصورة حقيقية سنة ١٩٨٨، وهذه ظاهرة خطرة، بشكل خاص في اقتصاد يعتمد، أساساً، على التصدير. وهذا ما يفسّر، أيضاً، أهمية المناطق المحتلة كسوق استهلاكية للبضائع الاسرائيلية. وشدّد سيفان على خطورة سياسة الاجور خلال الفترة السابقة، والتي سجلت زيادة حقيقية بنسبة ١١,٦ بالمئة في العام ١٩٨٦، و٧,٨ بالمئة في العام ١٩٨٧، وثمانية بالمئة في العام ١٩٨٨. وهذه النسب، كلها، أكبر من متوسط الزيادة الانتاجية في القطاع الاقتصادي.

والملاحظ ان ظاهرة الانكماش الحالية في